العدد (1894) السنة الثامنة - الأثنين (30) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

هل استعجل الجيش في اتهامه؟.. أم قصر تشكو"السونارات"؛ جهاز واحد لا يكفي

الكمارك تفاوض "مقاول الحواسيب" وشحنة الأميركيين "الضائعة" تصل بابل في أيام

□ بغداد / علي عبد السادة

انتهت قصة اجهزة الحاسوب التعليمية التي بيعت في مزاد على رصيف ام قصر، ونجحت دائرة الكمارك العراقية في التفاوض مع مقاول كان قد اشتراها في وقت سابق واعادتها بعد استرجاع الثمن المدفوع.

وبحسب مصادر خاصة في مديرية موانئ الجنوب فان عملية شحن الاجهزة لمحافظة بابل قد تتم خلال يومين.

وقال المتحدث باسم شركة الموانئ العراقية، انمار الصافي في تصريح خص به المدى ان الشركة لا علاقة لها بالموضوع، وان الكمارك اتخذت قرار البيع كون وجود الاجهزة تجاوز الفترة المحددة وهي ٩٠ يوما داخل الحرم الكمركي.

"الكمارك تفاوضت امس مع المقاول وسيتم اعادة الاجهزة". يقول الصافي ويرى ان العملية لا تنطوي على شبهات فساد.

وتناولت وسائل اعلام مختلفة نبأ"صفقة غامضة"ادت بمساعدات امريكية لمدارس في بابل الى صفقات في المنطقة الحرة، فبينما يتهم بيان امريكي مسؤولين عراقيين ببيع"الهدايا"، تنفي مصادر عراقية حدوث ذلك. وتقول انه اجراء روتيني تتخذه الكمارك لعدم وجود جهة مستلمة.

وبعد يوم واحد من اعلان الرواية الامريكية عن تورط مسؤول عراقي بالقضية، طلبت الحكومة العراقية انهاء الصفقة. وقال الصافي ان رئيس الوزراء نوري المالكي وجه بذلك في اتصال هاتفي مع مسؤولين في الموانئ والكمارك.

وتقول مصادر حكومية ان الموانئ العراقية تعمل فيها عدة جهات غير تابعة لوزارة النقل ومنها مديرية الكمارك وهي تابعة لوزارة المالية.

الناطق باسم وزارة النقل، عقيل كوثر، قال ان واجبات الموانئ هي الشحن والتفريغ والمناولة واستقبال السفن القادمة إلى العراق من المياه الإقليمية إلى حين دخولها ووقوفها على أرصفة الميناء ثم إدخال البضائع الحرم الكمركي.

وحسب الاجراءات المتبعة في الموانئ فان دخول البضائع الى الحرم يكون من مسؤولية مديرية الكمارك.

ويقضي قانون الكمارك بان أي بضاعة لم يتم إخراجها خلال ٩٠ يوما تقوم الكمارك ببيعها في المزاد العلني وهكذا تم بيع الحاسبات وفق ذلك.

ويرى كوثر انه دائما ما يحصل التباس عند حصول أي معرقلات في الموانئ مما ينعكس سلبا على سمعة الموانئ في العراق اذ ان الكثير من التجار يشكون من تأخر بضائعهم في الموانئ ويتهمون وزارة النقل بذلك في حين ان تفريغ الباخرة لا يتأخر في الموانئ سوى بضعة أيام.

"يحدث التأخير في الكمارك لعدم وجود سونارات.. هناك جهاز واحد". يقول عقيل كوثر ويفسر بقاء البضائع في الحرم لفترات طويلة.

ويرى مسؤولون عراقيون ان زخما عالميا تشهده ارصفة ميناء ام قصر، اذ ارتفع التفريغ من١٠٠٠ الى ١٢٠٠ حاوية في اليوم وهذا لاينسجم مع امكانية الكمارك.

وكانت الحكومة العراقية شكلت لجنة برئاسة وزير النقل وعضوية الوكلاء في جميع الوزارات العاملة في الموانئ لوضع الحلول لحل المشكلات العالقة.

الادعاء الأميركي

"مسؤول عراقي يبيع اجهزة كمبيوتر بقيمة ١،٩ مليون دولار كانت مخصصة لمدارس محافظة بابل". هكذا بدأ الامر وهذا ما ادعاه بيان للجيش الامريكي امس الاول مطالبا باجراء تحقيق في مزاعم بأنها عرضت بمزاد في ميناء ام قصر.

لكن شركة الموانئ العراقية تقول ردا على البيان الامريكي ان ام قصر باعت الحواسيب المدرسية وفق النظام الكمركي المعمول به، بعد مرور تسعين يوما على قدومها وعدم استلامها من اي جهة.

"هذه المعلومات غير اكيدة"يقول عضو لجنة النزاهة السابقة في البرلمان، كمال الساعدي. وبدا مشككا بالرواية الامريكية، لكنه قال في تصريح للمدى، قبل الاعلان عن اعادة الاجهزة، انه لو صحت تلك المعلومات فان على الحكومة العراقية تقديم المتورط الى العدالة، وهذا لن يتم الا من خلال تحقيق شفاف بالموضوع.

بيد ان الساعدي قال انه في حال لم يثبت على بغداد السؤال عن مبررات وتفسيرات الرواية التي خرج بها الجيش الامريكي.

وكانت هيئة فيدرالية امريكية انتقدت الجيش الامريكي قبل شهر من الان لانه لا يستطيع تحديد اين ذهبت مليارات الدولارات التي حصل عليها لاعادة اعمار العراق.

"لا نعرف اين ذهبت ٩٦ بالمئة من تلك الاموال".. يقول المفتش العام الخاص لاعادة اعمار العراق، ومن بين ما يزيد قليلا عن ٩ مليارات دولار، لا تزال هناك ٨،٧ مليارات دولار لم يستدل عليها بعد.

لكن نوابا عراقيين تحدثوا الى المدى امس اكدوا ان اللجان وفرق التفتيش العراقيا ما يزعمه الجيش الامريكي فان الحكومية لطالما حظيت بمعلومات وفيرة حول عمليات فساد يتورط بها عراقيون ولها علاقة بالمال العام، لكن الامر مختلف تماما مع عقود الاعمار والمساعدات التي يشرف عليها الامريكيون."لم يصلنا اي ملف بهذا الخصوص او شيء يتعلق بعقود الجيش الامريكي". تقول العضو في لجنة النزاهة السابقة كميلة الموسوي.

الامريكيون يقولون ان المسؤول الرفيع – لم يذكروا اسمه – باع الاجهزة التي كان يجب ان تذهب الى المدارس في محافظة بابل بأقل من ٥٠ الف دولار يوم ١٦ اب في ميناء ام قصر.

وزعم الجيش انه"متأكد"من خلال الوثائق التي قدمها كبار مسؤولي الكمارك أنه جرى بيع الحاويات في مزاد... قبل ترتيب تسليمها لبابل.

أجهزة الكمبيوتر وصلت الى الميناء في حاويات مغلقة عليها ارقام مطابقة لتلك التي كانت على وثائق الشحن.

وكان المسؤولون الامريكيون بصدد عملية تنسيق التسليم للمدارس في منطقة بابل حين تبين فقدان أجهزة الكمبيوتر.

وكان قائد فرقة الولايات المتحدة في جنوب العراق اللواء فينسنت بروكس أمر بفتح تحقيق فوري لكشف ملابسات الإجراء الذي قام به موظفو الميناء، ولمعرفة أسباب بيع الأجهزة المخصصة لدعم الحركة التربوية والتعليمية في محافظة بابل.

لكن الجانب العراقي يقول، من جانبه، ان كمارك ام قصر قامت ببيع حواسيب مدرسية مخصصة لمحافظة بابل بعد مرور تسعين يوما على قدومها الى الميناء وعدم تسلمها من قبل جهة معينة.

"المسؤول الذي يتحدث عنه الامريكيون هو رئيس الكمارك، لكنه غير متهم كون الاجراء قانوني ولا ينطوي على فساد". المتحدث باسم الموانئ ينفى ان يكون البيان الامريكي دقيقا في اتهامه، وقال ان دائرة الكمارك لا تسمح ببقاء البضائع بعد مرور ٩٠ يوما داخل حرمها.

يشار الى أن نظام بيع المواد بعد مرور فترة على عدم استلامها، يعود الى صلاحيات الكمارك وليس للميناء علاقة به.

لكن الشركة ذكرت بانها ليس من مسؤوليتها أن تبيع أي مواد بالمزاد، مرجحا أن تكون هيئة الكمارك صاحبة تلك الصلاحية.

وفي العموم فان الاموال التي يبحث عنها الاميركيون مستقلة عن مبلغ ٥٣ مليار دولار الذي خصصه الكونغرس الامريكي لاعادة اعمار العراق. وجاءت تلك الاموال من مبيعات النفط والغاز العراقي وبيع اصول مجمدة من فترة النظام البائد.

وكانت تلك الاموال في صندوق خاص يديره الجيش الامريكي هو صندوق تنمية العراق وتم تخصيصها لاعادة اعمار العراق.

الا ان التقرير يقول ان غياب اساسيات المحاسبة وعدم الاشراف يجعل من المستحيل معرفة اين ذهب اغلبها. وقد يكون المزاد الذي بيعت فيه مساعدات لمدارس بابل احدى وجوه الفوضى التي تعم مشاريع الاعمار وبرامج المساعدات.

سجون لن تستعمل.. دليل على ضياع ٥٣ مليار دولار

الانسحاب الأميركي؛ مخلفات التبذير في العراق

□ عن؛ لوس انجلس تايمز

لم تكن ٥٣ مليار دولار في جهد اعادة البناء الامريكي في العراق بدون نجاحات، لكن التخطيط السيئ والعنف والفشل في استشارة العراقيين زحزحت العديد من المشاريع وهو ما سيكون درسا مهما في افغانستان.

كانت هناك مجموعة من السجون التي لن تستعمل ابدا تنهض في الصحراء على حافة هذه البلدة المتربة شمال بغداد تمثل نصبا ضخما للوعد الامريكي الهائل المتمثل في ٥٣ مليار دولار في جهد اعادة الاعمار.

اعادة البناء بدأت في ايار من عام ٢٠٠٤ في الوقت الذي كانت تتدفق فيه الاموال الامريكية الى البلاد والذي حدثت فيه ارتفاعات ضخمة للكلفة بسرعة ثم انفجر العنف في المنطقة وتم قتل مدير المشروع في مكتبه. الحكومة العراقية من جهتها قالت انها لم تكن تريد او تحتاج الى سجن وتم ترك المشروع عام ٢٠٠٧ لكن بعد ان تم صرف ٤٠ مليون دولار من اموال دافعي الضرائب في الولايات المتحدة.

ان هذا السجن هو واحد من الامثلة الاكثر وضوحا على ما كانت عليه مخلفات التبذير في المال بالنسبة للولايات المتحدة في مجال برنامج اعادة الاعمار.

حسب ستيوارت بوين مدير مكتب المفتش العام الخاص باعادة الاعمار في العراق والذي دقق في هذا المشروع بالاضافة الى العديد من المشاريع الأخرى التي تملأ الواقع الحقيقي في العراق.

وبينما تنتهي المهمة القتالية للقوات الامريكية في العراق خلال هذا الاسبوع رسميا وتقوم واشنطن بتصفية مشاريع اعادة الاعمار يشكو الكثير من العراقيين ان الولايات المتحدة قد خلفت القليل في مجال الاستثمار الذي وعد به الرئيس السابق بوش عام ٢٠٠٣ حيث يتم تكوين مشروع موازٍ لمشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية في مجالاته وانجازاته.

يقول وزير التخطيط العراقي علي بابان"انني اشعر بالاسف لأن الولايات المتحدة قد صرفت الكثير من الاموال بدون نتائج ملموسة"مضيفا"ان الشعب العراقي قد سمع الكثير عن المساعدة الامريكية لكنهم في الحقيقة لم يلمسوها او يحسوا بها".

يقول بعض المسؤولين ان العديد من الاشياء قد ذهبت بالخطأ وعند النظر الى الوراء خلال السبع سنوات الماضية من العثرات والنجاحات التي يمكن ان تعطي دروسا من اجل المشاريع المماثلة في افغانستان حيث يتوقع ان يتخطى جهد اعادة الاعمار في افغانستان ذلك الموجود في العراق.

وتحت ضغط اعطاء النتائج بسرعة، قامت الولايات المتحدة بعدم منح اي عرض للشركات الصغيرة التي ليست لديها معرفة بالبلاد والتي استأجرتها للمساعدة في اعادة الاعمار، فالمشاريع تم التخطيط لها بشكل عشوائي ونفذت بشكل سيئ، ومع ارتفاع وتيرة العنف في العراق اصبحت تلك المشاريع اما محطمة او ازدادت كلفتها بسبب الحاجة الى تزويدها بالحماية من الناحية الأمنية، وربما يكون الاكثر اهمية ما قاله بعض المسؤولين من ان العراقيين لم يتم استشارتهم حول اي من المشاريع سيكون في الحقيقة مفيدا لهم.

يقول السيد بابان وزير التخطيط"ان الحكومة العراقية قد اخذت فقط ٣٠٠ مشروع من مجموع ١٥٠٠ مشروع قد تم تسليمها من قبل الولايات المتحدة بينما تم وضع البقية على الرف"مضيفا انها كانت رديئة جدا لكي تستمر او غير محتاجين لها او غيرمكتملة وتفتقد الى التوثيق المتعلق بالخطط والمتعاقدين الذين يحتاجهم العراقيون لانهائها.

يقول ستيوارت بوين"لقد تم صرف كل ذلك بشكل سيئ على الاطلاق"وهناك حوالي ٢٠ مليار دولار قد تم صرفها لتدريب وتجهيز قوات الامن العراقية وهو الاستثمار الوحيد الذي تم دفعه بشكل مهم حيث استطاعت قوات الجيش والشرطة ان تسيطر بشكل معقول على الوضع الامني بينما تغادر القوات الامريكية الى بلادها.

ربما لاشيء يمثل فشل التطلعات الامريكية في العراق اكثر من مشكلة الكهرباء ففي عام ٢٠٠٣ اعلنت السلطة الامريكية الحديثة في العراق عن خطط لزيادة توليد الطاقة الى٦٠٠٠ ميغا واط في اليوم في صيف ٢٠٠٤ وهو ما يعطي دفعة كبيرة للكهرباء مقارنة بعهد صدام حسين لكننا الان وبعد مرور ستة فصول من الصيف وصرف ٤،٩ مليار دولار من مال دافعي الضرائب الامريكان مازال العراقيون يتصببون عرقا في درجات حرارة وصلت الى ٥٠ درجة مئوية دون ان يكون هناك سوى بضع ساعات من الكهرباء بينما وصلت ذروة الانتاج المحلي الى ٥٥٠٠ ميغا واط وهو مازاد الغضب الشعبي وخروج مظاهرات تحتج على نقص الكهرباء والتي تحولت الى عنف في بعض الاحيان.

ويعد المسؤولون الامريكيون هذا النقص جزئيا نتيجة لارتفاع الطلب على الكهرباء كما ان البضائع الاستهلاكية قد تدفقت بشكل كبير على البلاد بعد اكثر من عقد على العقوبات والحروب وهو ما يجعل العراق بحاجة الى ١٤ ألف ميغا واط حسب التخمينات.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد

الغموض يلف الدور الأميركي ومخاوف من تدخل الجوار في الشأن الداخلي

تباين في المواقف من عراق ما بعد الانسحاب

اختلفت اوساط الرأي العام داخل العراق بشأن الضغوطات السياسية التي قد تمارسها الادارة الامريكية على العراق بعد الانسحاب، فمنهم من يرى ان الامريكان سوف يتركون الامر الى العراقيين في تحديد سياستهم، وآخرون ذهبوا الى انهم سيتدخلون في الشأن العراقي وفي جميع المجالات. المدى ومن خلال استطلاع اجرته مع عدد من المختصين سلطت الضوء على مرحلة ما بعد الانسحاب، وفي ما لو كان العراقيون سيتمكنون من مواجهة المستقبل بمفردهم.

□ بغداد / أياس حسام الساموك

ويرى متابعون للشأن العراقي ان الوضع سيتغير بايجابية اكثر وان القوات الامريكية عندما انسحبت من العراق وتركته لاهله لكي يحكموه بالشكل الذي يريده العراقيون انفسهم وهو ماذهب اليه الاعلامي مروان جباراذ اكد لـ"المدى"ان الحالة السياسية في العراق تسير بشكل مستقيم نحو الافضل فالجانب الامريكي لم يتدخل في الوضع العراقي خلال فترة الانتخابات، وحتى في الازمة الحاصلة بشأن تشكيل الحكومة متسائلاً كيف للادراة الامريكية ان تتدخل بعد الانسحاب اذا كانت لم تمارس اي ضغط في الفترة الاخيرة برغم وجود القوات الامريكية في العراق؟

جبار اضاف انه لو كان هناك ضغط في الفترة الحالية لتشكلت الحكومة وفي وقت قليل بعد الانتخابات من خلال فرض الارادة الامريكية، ولما جرت هذه السجالات بين الفرقاء طول هذه الفترة ومحاولات البحث عن حلول ترضي جميع الاطراف.

من جانب ثان يذهب اخرون الى ان هنالك نوعين من التدخل، الاول وهو التدخل المعلن وهو ماكانت تمارسه الولايات المتحدة الامريكية فيما مضى والنوع الاخر هو التدخل غير المعلن الذي يمارس ضد العراق حاليا من قبل الادارة الامريكية حيث اوضحت الاكاديمية في جامعة بغداد د.فوزية العطية لـ"المدى"ان هنالك تدخلاً امريكياً واقليمياً غير مباشر على العراق فهنالك بعض الاطراف تريد ابقاء العراق ضعيفاً حتى يتم اللجوء الى الجانب الامريكي.

العطية شددت على ان الوضع العراقي لم يستقر الى هذه اللحظة، بالتالي كان يفترض بالساسة العراقيين تهيئة استراتيجية لادارة البلاد بعد الانسحاب المزمع حتى يبقى العراق بعيدا عن التدخلات الامريكية والاقليمية، مضيفة الا اننا ومع الاسف نشهد ان الساسة العراقيين مازالوا منشغلين بأزمة تشكيل الحكومة وكان المفروض الاعتماد على القواسم المشتركة وتأجيل الخلافات الى ما بعد الاستقرار الامر الذي لم يحصل وبالتالي جعل الامريكان وغيرهم يتدخلون في الشأن السياسي والتدخل السياسي لم ينته في العراق.

الا ان هنالك من يرى ان الجانب الامريكي لم ولن يتخلى عن العراق والضغوطات لن تنتهي والدليل على ذلك هو استمرار الضغوطات الامريكية على كل من اليابان والمانيا بالرغم من مرور عشرات السنين على انتهاء الحروب العالمية، حيث يرى الاعلامي طارق العادلي في حديثه لـ"المدى"ان هنالك اكثر من صراع يشهده العراق وعلى جميع الاصعدة السياسية والفكرية والثقافية والايديولوجية، مضيفا: من الصحيح القول ان هنالك انسحاباً امريكياً ولكن الادارة الامريكية وفي حالة اذا ماحصل صراع معين داخل العراق يستوجب من خلاله تدخلها ستظهر بالمظهر الذي تريده لنفسها.

العادلي شدد على ان الكتل السياسية التي كانت تتصارع في السابق لاجل اخراج القوات الامريكية هي نفسها الان تطالب بابقاء هذه القوات، معللاً الامر بخوف هؤلاء الساسة من المجهول، متصورا ان الجانب الامريكي يترك للساسة الحرية التامة في وضع آليات العمل السياسي ومن ثم يرسم الخطة التي يريدها هو من اجل احكام السيطرة على اللعبة السياسية في العراق، الا ان الجانب الامريكي كثيرا ما نراه يستخدم خططاً طويلة الامد لاتنتهي في فترات قصيرة.

في حين يذهب رأي اخر الى ان التدخل سوف لن يكون من الجانب الامريكي فقط انما يكون من جميع الاطراف ذات المصلحة الا ان الانسحاب وعدم التدخل كان من ضمن الحملة الدعائية لاوباما بالتالي هذا الامر يشكل صعوبة في تكهن الدور الامريكي في المستقبل، هذا ما يشير اليه الاعلامي محمود المفرجي اذ يقول لـ"المدى"ان الساحة السياسية العراقية حبلى بالاحداث والدول تتداخل في مصالحها وتتسابق في التدخل بالشأن العراقي، مضيفا ان هنالك نوعين من التدخل، مشروع وغير مشروع فالاول يكون كالتدخل الامريكي اما النوع الثاني فيكون الغرض منه استنزاف الديمقراطية.

المفرجي يرى ان الولايات المتحدة طرف مهم في المعادلة السياسية التي تجري في العراق وتدخلها يعد حالة طبيعية وبديهية، مؤكدا على ان الضغوطات الامريكية ستقل وبشكل كبير والدليل على ذلك ان الولايات المتحدة لم تتدخل في الحراك السياسي الذي يجري بالعراق في الفترات الاخيرة، لافتا الى ان اي تدخل امريكي في الشأن السياسي العراقي اذا ماحصل في المستقبل سيعرضها الى انتقادات كبيرة عراقية ودولية خصوصا من الدول المناوئة لها كما ان نسبة كبيرة من الشعب الامريكي باتت ترفض اي تدخل امريكي في العراق.